20040428-0002-R

أهالي المفقودين يلتقون موسى:
الإفراج الفوري عن تقرير هيئة الشكاوى

التقى وفد من لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين، امس، الرئيس الجديد لهيئة تلقي شكاوى أهالي المفقودين الوزير ميشال موسى الذي أكد أمام الوفد عدم الرجوع بملف المفقودين الى الوراء، لأن الهيئة قامت برئاسة الوزير السابق فؤاد السعد بجمع كل المعطيات وأنجزت دراستها. وتعهد برفع تقرير الى مجلس الوزراء فور الانتهاء من دراسته وتصديقه من قبل الهيئة، وأعرب عن قناعته بحق الأهالي بمعرفة الحقيقة.

وعبر الوفد عن استيائه من سياسة التمييع والمماطلة التي انتهجها الحكم تاريخيا مع الملف، محذرا من كلمة سر تحدد السقف لطريقة وحدود التعاطي مع الملف وتقطع على رئيس الهيئة اعلان الحقائق التي تم التوصل اليها. وطالب بتحديد مصير جميع المخطوفين والمفقودين والإفراج الفوري عن تقرير هيئة تلقي الشكاوى النائم في أدراج رئاسة الحكومة منذ أيار ٢٠٠٣ والعمل بسرعة من أجل إطلاق سراح جميع الأحياء من المفقودين أينما وجدوا وإعلان وفاة الذين ثبتت وفاتهم والسعي الى تسليم جثثهم ورفاتهم الى ذويهم لاحقا، والكشف على المقابر الجماعية المنتشرة على جميع الأراضي اللبنانية التي جرى تحديد أماكن وجودها في تقرير اللجنة الرسمية الأولى وتحديد هويات اصحابها وإعادة الرفات الى العائلات المعنية.

كما طالب الوفد بإطلاق عملية «حقيقة ومصالحة» يكون بموجبها الأشخاص المسؤولون عن الأفعال التي أدت الى الاختفاء ملزمين بالاعتراف بجرائمهم والإدلاء بمعلومات تساهم في الكشف عن مصير المفقودين، وأشار الى أن لجنة أهالي المفقودين والمخطوفين اختارت سياسة «حقيقة ومصالحة» بدلا من «حقيقة ومعاقبة» لأنها مدركة تماما لمقتضيات الوضع اللبناني وخصوصياته.

ومنعا لتكرار سابقة عدم العقاب مستقبلا دعا الوفد الى التسلح بالأدوات القانونية اللازمة ولا سيما ضرورة انضمام لبنان الى معاهدة روما التي أنشأت المحكمة الجنائية الدولية وتعديل قانون العقوبات اللبناني لجهة تضمينه مفهومي جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية وجعلها غير قابلة للعفو وجعل الملاحقات القانونية بشأنها غير قابلة للسقوط بمرور الزمن، وإقرار نظام رعاية يهدف الى التعويض عن الضرر المادي والمعنوي بالعائلات بسبب اختفاء فرد أو أفراد من ذويهم، وقد تكون الرعاية على شكل تعويضات مالية ومساعدات اجتماعية وإعفاءات وتقديمات متنوعة. ودعا الى إعلان الثالث عشر من نيسان كل عام يوما وطنيا للذاكرة وإقامة نصب تذكاري تخليداً لجميع ضحايا الحرب، وليكن بمثابة إدانة مماثلة لجرائمها.

السفير ٢٨ نيسان ٢٠٠٤